قياس أثر المعونات الخارجية علي التنمية المستدامة في إطار مستوى الديمُقراطية

إعداد

الأستاذ الدكتور
جمعه محمد محمد عامر
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

الأستاذ الدكتور
خيرية عبدالفتاح عبدالعزيز
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

نهال محمد أبو الفتوح عبد الحميد
باحث ماجستير اقتصاد
كلية التجارة – جامعة الزقازيق

ملخص:

استهدفت الدراسة قياس أثر المعونات الخارجية على التنمية المستدامة في إطار مستوي الديمقراطية في الدول النامية، مع محاولة التعرف على دور المؤسسات في إمكانية تعزيز العلاقة بين المعونات والتنمية المستدامة، وذلك من أجل تقديم سياسات من شأنها أن تهيئ البيئة الداخلية في الدول النامية لجذب مزيد من المعونات الخارجية بجانب التركيز على حفز التنمية المستدامة في هذه الدول عن طريق توجيه المعونات لتحقيق استدامة التنمية. ومن أجل تحقيق ذلك استخدمت الدراسة بيانات طولية غير متوازنة (Unbalanced Panel data) لعينة من (100) دولة نامية خلال الفترة (1996-2014) بإجمالي 1622 مشاهدة.

وقد اعتمدت الدراسة على متوسط نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية المتلقاة للتعبير عن المعونات الخارجية، كما اعتمدت على متغير متوسط نصيب الفرد من الثروة الحقيقية للتعبير عن التنمية المستدامة باعتباره مقياساً عالمياً محكماً للتنمية المستدامة. وقد تم تقدير كافة نماذج الدراسة باستخدام نموذج الآثار الثابتة بناءاً على اختبار "Hausman test".و توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للمعونات الخارجية على التنمية المستدامة في الدول النامية. ويرجع ذلك إلى انخفاض كفاءة المؤسسات بالدول النامية وخاصة فيما يتعلق بمستوى الديمقراطية، كما توصلت الدراسة إلى أن مستوى الديمقراطية هو أمر حاسم في زيادة فعالية أثر المعونات الخارجية على التنمية المستدامة.

المصطلحات الأساسية: التنمية المستدامة، المعونات الخارجية،الديمقراطية.

Abstract:

The study targeted to assess the impact of foreign aid on sustainable development on sample consists of developing countries, with the attempt to capture the intermediate role of institution in enhancing the relationship between the two economic variables, In order to provide policies that will create the internal environment in developing countries that would attract more foreign aid. In addition to focusing on stimulating sustainable development in these countries by channeling aid to achieve sustainable development. To achieve this, the study used unbalanced panel data for a sample of (100) developing countries over the period (1996-2014) with a total of 1622 observations.

The study relied on the average per capita development aid and official aid received to express foreign aid, and the variable per capita real wealth to express sustainable development as a global standard for sustainable development. All the study models were estimated using the fixed effects model based on the results of Hausman test. The study found a negative impact of external aid on sustainable development in developing countries. This is due to the low efficiency of institutions in developing countries, especially with regard to the level of democracy. The study also found that the level of democracy is crucial in increasing the effectiveness of external aid on sustainable development.

(1) المقدمة:

تعتبر التنمية أحد الأهداف التي تسعي إليها الدول لبناء عالم أفضل يقضي علي المعاناة الإنسانية وهي بهذا لابد أن تكون تغييراً حضارياً يتناول جميع فئات المجتمع ومن هنا ظهر مفهوم التنمية المستدامة حيث أصبحت الهدف الرئيسي للإستراتيجيات التنموية في القرن الحادي والعشرين، وقد برز مصطلح التنمية المستدامة من خلال التقرير الذي أدته اللجنة العالمية لشئون البيئة والتنمية World Commission For Environment and Development (WCED) المُنعقدة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1983، وقد استخدم المصطلح السابق للتعبير عن الجهود والبرامج الموجهة إلي المشكلات التي تعاني منها البشرية والمتعلقة باستنزاف الموارد الطبيعية وسوء استخدام الإنسان لها، والتغيرات الطبيعية وما تسببه من أمراض وفقر وبطالة.(عبد الرحيم، 2015: 21)، حيث أن محاولة تخفيض أعداد الفقراء وتوفير عمل مُنتج وحياة أفضل لأجيال الحاضر والمستقبل تتطلب نمو اقتصادي مستدام بهدف زيادة الإنتاجية والدخل والحفاظ علي البيئة؛ ولكن التنمية تحتاج إلي ما هو أكثر من مجرد نمو اقتصادي حيث أن التنمية المستدامة هي تنمية متعددة الأبعاد والمحاور لا تقتصر علي مجرد رفع معدل النمو الاقتصادي وحده، بل تشمل بالتنمية الاجتماعية والبيئية وزيادة متلازمة في الاعتماد علي التمويل الذاتي. (World Bank،2003: 1)

ونظراً لأهمية المعونات الخارجية لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية في الدول النامية والتي تعانى من عجز كبير في مواردها الذاتية، بالإضافة إلى الاتجاه المتزايد على المستوى الدولي لضرورة أخذ البُعد البيئي في الاعتبار أثناء عملية التنمية، بالإضافة إلى الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الاستهلاك والرفاهية. وعليه يهدف هذا البحث إلي دراسة وتحليل العلاقة الاقتصادية بين المعونات الخارجية والتنمية المستدامة في الدول النامية. بالإضافة إلى دور المؤسسات والخاصة الديمقراطية منها في هذه العلاقة.

(2) مشكلـة الدراسة:

من العرض السابق يمكن صياغة المشكلة البحثية في السؤال التالي:

"ما هو أثر المعونات الخارجية علي تحقيق التنمية المستدامة في إطار حالة الديمقراطية باعتبارها محدداً رئيسياً للعلاقة عبر مجموعة الدول النامية".

علاقة الديمقراطية بالتنمية المستدامة والمعونات الخارجية:

الديمقراطية لا يمكن أن تتواجد في كيان معزول خارج نطاق الظروف التاريخية والوجود البشري، وإمكانياتها وحدودها تعتمد علي البنية الاجتماعية القائمة ودرجة الوعي لدي المجتمع فهي قيمة أو مجموعة من القيم لابد من توافرها. فحالة التحول المطلوبة من نظام سلطوي إلي نظام ديمقراطي يحتاج إلي الوعي والإدراك لمفاهيم ومضامين القيم الديمقراطية. وستظل قضية الديمقراطية وتطورها علي مستوي النظم السياسية في العالم المتقدم والنامي من أبرز القضايا الحيوية التي تزج بنفسها بإلحاح ونحن في بدايات قرن جديد، فالتحول نحو الديمقراطية في نظام الحكم بات يُشكل أحد التغيرات الكبرى التي يشهدها العالم المعاصر والتي بدأت تتبلور منذ منتصف السبعينيات والثمانينيات حتى تأكدت ملامحها في التسعينيات (المغربي،2003: 2)

إن الحكومات الديمقراطية في أكثر دول العالم فقراً تواجه مشاكل وتحديات حادة... ولذلك تحتاج السياسات العامة الموضوعة للإصلاح الاقتصادي إلي التكييف حسب الظروف الخاصة لهذه الدول، فهي بصفة عامة لا تجذب الاستثمار الأجنبي، ومشاركتها في التجارة الدولية محدودة، وليست متكاملة مع الاقتصاد العالمي. ومن ثم فإن مشاكلها ليست نابعة من عولمة اقتصاداتها ورغم ذلك، لا يمكن للحكومات الديمقراطية في بلدان العالم فقراً أن تحقق الحد الأدنى من الاستقلال إذا كانت تتلقي مساعدات خارجية. ولن تكون المساعدات الخارجية مؤثرة في زيادة النمو إلا بقدر وجود ظروف محلية معينة منها الاستقرار السياسي المعقول وتحقيق تقدم في احترام سيادة القانون بما في ذلك إنفاذ العقود والمسألة السياسية والشفافية الإدارية والسياسات الجادة والمسؤلة عن مستوي الاقتصاد العام وترابط الهيئات العامة القادرة، ووجود إطار قانوني يسمح للشركات الخاصة والمنظمات غير الهادفة للربح بتقديم الخدمات الأساسية لعموم الجمهور.

وفي نفس الوقت، لابد من تعديل بعض الظروف الخارجية وتشمل تعريض جميع المؤسسات المالية الدولية القائمة في الوقت الحالي للفحص الدقيق وكذلك الوسائل المستخدمة لمراقبة المساعدات الخارجية.

إن مشكلة العلاقة بين التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة أصبحت من أهم المواضيع المتداولة حيث يعتبر الاقتصاد مرآة عاكسة للسياسة ولشكل النظام، فلا يمكن أن يكون هناك اقتصاد قوي في ظل سياسة ضعيفة إذ تتطلب التنمية نظام ديمقراطي قابلاً للتغيير يمتاز بالمرونة السياسية، وعلي الرغم من أن العديد من الدول مازالت تحاول التحول نحو الديمقراطية وتبني هذه الدول للديمقراطية بكل معتقداتها وأسسها؛ إلا أنه لا يمكن إنكار أن هذه العملية مازالت تواجه عدة عثرات

وعوائق سياسية وثقافية واقتصادية وذلك بسبب فقدان النخبة الحاكمة للإمكانيات التي تساعد في بناء ديمقراطية حقيقية مكتملة كما جري في دول أخري من العالم. (قيصران،2017)

وكذلك يؤكد الواقع العملي أنه لا يمكن توفير التنمية الحقيقية والمستدامة اقتصادياً واجتماعياً دون ديمقراطية حقيقية. بمعني أنه قد يكون ثمة علاقة تبادلية بين الديمقراطية والتنمية، وفي هذا الخصوص تبرز أهمية فهم العلاقة بي المعونات الخارجية والتي تعني درجة من الاعتمادية في التمويل ونقل التنمية وبين التنمية المستدامة.(المغربي،2003: 1)

كما تُعد منظومة المعونة الدولية، والتي تصاعدت في إطارها قيمة الديمقراطية والآليات الإجرائية التي طُورت في هذا الصدد- بدءاً من الأجيال المختلفة من المشروطية الاقتصادية والسياسية، وصولاً إلي نظام ما بعد المشروطية – هي التجسيد الرئيسي لتفاعلات النظام الاقتصادي العالمي مع عمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية.

ولقد سمح المناخ الدولي، عقب انتهاء الحرب الباردة، ببروز قيمة "الديمقراطية" خاصة في أبعادها الإجرائية، وأفرز ذلك منظومة الأفكار والسياسات تحت المظلة الفكرية لمفهوم الحكم الرشيد التي تبناها البنك الدولي، وصُمم في إطارها برامج لـ "المشروطية السياسية"، حيث ربطت بين الحصول علي المعونة وإتباع الدول المتلقية للمعونات سياسات اقتصادية وسياسات تربط بين برامج التحرر الاقتصادي وسياسات مستحدثة ترتبط بمكافحة الفساد، أو الإصلاح السياسي والمؤسسي والإداري.

ومن ثم فقد تبلور تأثير النظام الاقتصادي العالمي علي التوجه نحو التحول الديمقراطي في كثير من الدول عن طريق نوعين من الإستراتيجيات، الأولي: هي إستراتيجية الربط وتقديم حوافز مادية للدولة حديثة التحول نحو الديمقراطية؛ أما الثانية: فهي القدرة علي الضغط والإكراه التي تُعد المشروطية السياسية احدي أدواتها ويأتي دور نظام المعونة الدولية وفي جوهره مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) كحلقة تعكس تأثيرات النسق الدولي علي نظم الحكم في الدول المتلقية للمعونات وبعبارة أدق (يلعب نظام المعونة الدولية دوراً أشبه بالعدسة المُحدبة converging lens التي تقوم بتركيز وتجميع المؤثرات الصادرة من البيئة الدولية، وتوجيهها تجاه الدول المتلقية للمعونة).

نستخلص مما سبق أن تدفق المعونات الخارجية كماً ونوعاً يستند عالمياً إلي مجموعة من المعايير يتمثل أهمها في المؤشر المركب للتنمية البشرية وهي الديمقراطية وحقوق الإنسان ولذلك فإنه في هذه الدراسة سوف يتم الاعتماد علي مدي تحقق مستوي ما من التنمية البشرية مُمثلاً في

الديمقراطية بكل تبعاتها علي استمرارية تدفق المعونات الخارجية ثم أثر هذه الأخيرة علي تحقق التنمية المستدامة في الدول النامية محل الدراسة.

العلاقة بين الديمقراطية والتنمية المستدامة:

إن الحديث عن الديمقراطية ودورها في التنمية المستدامة كان محور اهتمام كثير من الباحثين و المفكرين وأن الدول التي تريد أن تأخذ بطريق التطور الاقتصادي الاجتماعي والتنموي عليها أن تمارس ديمقراطية حقه وتأخذ مكانها الطبيعي والرفيع، في أقطارنا العربية. ولاشك أن الديمقراطية لا يمكن أن تزدهر إلا إذا توافرت لها مقومات اجتماعية معينة.

إن التنمية المستدامة علي المستوي السياسي تحتاج إلي مشاركة الأفراد في صناعة القرارات، وفي التخطيط لهذه القرارات التي صدرت عن قناعات فكرية عميقة الجذور مما يسهل علي الأفراد التنفيذ في مجال الاستدامة التنموية التي تحتاج إلي جهد الجميع، لأن جهود التنمية المستدامة التنموية التي لا تشترك فيها الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق لذلك فإن إتباع المنهج الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية التي تنطلق منها التنمية البشرية المستدامة في المستقبل.(علي، بدر الدين رحمة محمد،2006: 104)

إن عملية التنمية المستدامة تقوم علي الاستخدام الشامل للموارد البشرية لأن الإنسان هو محور التنمية المستدامة، وذلك بتحسين جودة التعليم الذي يعتبر أساس التنمية والتغيير في المجتمع وإحداث التطور المطلوب للأمة والتعليم هو حق اجتماعي للفرد وواجب علي الدولة الاهتمام به وتوفيره. فالتنمية البشرية تتفاعل تفاعلاً قوياً مع التنمية المستدامة، فإذا كان المواطنون أصحاء نالوا حق العلاج وتمتعوا بالتغذية الجيدة فإنهم يستطيعوا العمل وإثراء البيئة وحمايتها من النضوب ومحاربة الجوع ، ومن المهم بصورة عامة أن تصل الخدمات الأساسية لكل إنسان فهذا حق يكفله له القانون وتدعو من أجله كل القيم الإنسانية والمنظمات الدولية ومن الضروري وصول الخدمات لكل إنسان خاصة في مناطق الفقر المدقع والمناطق النائية، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الرخاء الاجتماعي والاهتمام بالاحتياجات الضرورية مثل التعليم والقراءة والكتابة وتوفير الرعاية الصحية والمياه النظيفة والتنمية المستدامة. تعني ما وراء الاحتياجات الضرورية، تحسين الوضع الاجتماعي وحماية البيئة لحفظ حق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة وحماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري. (علي، بدر الدين رحمة محمد،2006 :105)

فالتنمية المستدامة لا تعني التأكيد علي نموذج اقتصادي ليبرالي جديد، أنها تقترح : عالم متضامن في مواجهة التغيرات الاقتصادية العميقة وتأكيداً علي الإجراءات الديمقراطية Frits Hesselink (البكري، عصام رشدي، 2006: 6)

ويعتبر الإصلاح السياسي هو أحد الركائز الأساسية لعمليات التنمية الشاملة عن طريق انتهاج أساليب جديدة في توسيع دائرة الحوار مع المجتمع بخصوص السياسات العامة المختلفة وغيرها من القضايا التي تهم المواطن والمجتمع، بمعني آخر ترسيخ وتعزيز مسيرة الديمقراطية هي أحد أركان التنمية السياسية للمجتمع في ظل المتغيرات العامة. (البكري، عصام رشدي،2006 : 12)

وأوضح "ساكيكو فوكودا – بار" أن تقرير التنمية البشرية لعام 2002، المعنون "ترسيخ الديمقراطية في عالم مفتت" خلص إلى أن حقوق الإنسان والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي ضرورية بالنسبة للتنمية البشرية، وأنها تعزّز بعضها بعضا من الناحية النظرية.(تقرير التنمية البشرية 2002)

و واحدة من الفرضيات الأكثر شعبية هي أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعني (التحديث) تجلب معها الديمقراطية. ومن ثم ، فإن الديمقراطية تعتبر "حاجة أعلى ترتيباً"، حيث تحتاج المجتمعات أولاً إلى "الاحتياجات الأساسية" مثل الغذاء والمأوى والصحة وغيرها. وهذه الأخيرة هي احتياجات سابقة للمجتمعات يجب الوفاء بها (Maslow, 1954). يرى بعض المفكرين (على سبيل المثال؛ Casinelli, 1961) بأن "الدولة الديمقراطية الحديثة لا يمكن أن توجد إلا في مجتمعات قد حلت مشاكل الرفاهية الاقتصادية". ويعتقد (Dahl) أن المؤسسات الملائمة والمواطنين، ولاسيما الطبقة الوسطى، والذين يتقبلون الُمُثل الديمقراطية، يجب أن توجد من أجل إرساء الديمقراطية.

العلاقة بين المعونات الخارجية والديمقراطية:

تمثل المعونات الأجنبية احدي الأدوات الأساسية للسياسة الخارجية في عالمنا المعاصر، وتشير الأدبيات العلاقات الدولية إلي أن العوامل السياسية والاقتصادية غالباً ما تؤثر بشكل كبير علي تدفقات المعونة التي تقدمها دولة أو منظمة دولية إلي دولة أخري،أو إلي مجموعة من الدول. وهذا يظهر بشكل واضح في عملية صنع قرار المعونات في الدول المانحة، وكذلك في الأهداف التي تضعها هذه الدول لتقديم المعونات.

ويُعد الترويج الديمقراطية في الخارج Democracy Promotion أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للدول العظمي منذ الحرب العالمية الأولي، وقد ارتبط بما أعلنه الرئيس "وودرو

ولسون" بأن الولايات المتحدة سوف تدخل هذه الحرب لكي تجعل العالم أكثر أماناً للديمقراطية ، ثم جاءت مبادئه الأربعة عشر، وخاصة ما يتعلق منها بحق تقرير المصير للشعوب؛ لتؤكد هذا المعني. ودخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية أيضاً تحت شعار صد خطر النظم الفاشية والديكتاتورية.

وقد تنوعت الأدوات التي استخدمتها الولايات المتحدة في نشر الديمقراطية في الخارج، فكان منها: الأدوات الاقتصادية بتقديم المساعدات الفنية والمادية لبرامج دعم الديمقراطية بالخارج، والأدوات الدعائية بنشر ما اعتبرته ترويجاً للقيم الديمقراطية، كما استخدمت عدداً من الأدوات القسرية، مثل: فرض العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية، بل إنها استخدمت القوة العسكرية لتنفيذ أهداف هذه السياسة.(عراقي، داليا أنور حمادة، 2017: 14)

ليس هناك أي إجماع بين مجتمع المانحين - الدول المانحة الغربية الثنائية بما فيها اليابان ووكالات الإقراض المتعددة الأطراف الرئيسية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية - فيما يتعلق بدور الديمقراطية وحقوق الإنسان في المعونات الخارجية. حتى في حالة الولايات المتحدة، والذي يعتبر البلد المانح الرئيسي الذي أبدى أكبر قدر من القلق لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، "منذ تأسيس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في عام 1961، تم التركيز على المؤسسة الديمقراطية وتدفقها (USAID: 1994:3). وفي حالة المانحين الآخرين أيضا، تباينت العلاقة بين المعونات الخارجية والديمقراطية كثيراً تبعا لظروف المانحين والمتلقين. وفي الآونة الأخيرة، حاولت البلدان الإسكندنافية أن تجعل هناك صلة قوية بين المعونة والديمقراطية، ولاسيما حقوق الإنسان. وقد اعتمدوا سياسة تحرم البلدان التي لديها سجلات لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من المعونات. ويحاول البنك الدولي جعل إتاحة معوناته مشروطة بإدارة جيدة للتنمية. وعلى النقيض من ذلك، فإن اليابان، وهي أكبر مانح ثنائي منفرد الآن، تضع تركيزاً أقل على العوامل "السياسية" مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان عند تقديم المعونات.

تتعلق الكثير من الكتابات المتعلقة بترسيخ الديمقراطية بالعوامل الداخلية المرتبطة بها. حيث يشير معظم الباحثين إلى أن تحليل العوامل الخارجية المرتبطة بإضفاء الطابع الديمقراطي غير موجودة، وذلك على الرغم من وجود استثناء من مجموعتين من العلماء (Gazibo 2005, 68; Carothers 1999, 8). حيث تستخدم المجموعة الأولى نظريات "النظام العالمي" و "التبعية"، ولكنها تهتم أكثر بقضايا التخلف عن عملية التحول إلى الديمقراطية. أما المجموعة الثانية فتشمل أولئك الذين ينتقدون فكرة "التغريب أو العولمة"، حيث يرون أن الغرب المتقدم الديمقراطي يفرض

رؤيته للعالم على بقية دول العالم. وبالانتقال إلى مناقشة الأدبيات حول المساعدات الديمقراطية"Democracy Aid"، يقول Carothers أن "الميل الطبيعي للتركيز على آثار المعونات الديمقراطية على مدى تحقيقها للديمقراطية في البلدان المتلقية يصل بنا إلى علاقة سببية مماثلة بنفس القدر في الاتجاه الآخر - وهى الديمقراطية التي تمنح المعونات الديمقراطية (Carothers 1999, 8). "كما يشير Stephen Brown إلى أن "مناقشة العوامل الخارجية تحلل أساسا السياق الدولي أو البيئة أو البنية الدولية، بدلاً من الجهات الفاعلة (الوكالات)، ولا يتم إعطاء الاهتمام الكافي لبحث التفاعل بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية (Gazibo 2005, 180)".

ويتم تقديم المعونات في سياق تعزيز الديمقراطية في البلدان النامية منذ بداية الموجة الديمقراطية في التسعينيات. أما أثناء الحرب الباردة، فكانت البلدان الديمقراطية تهدف من المعونات منع البلدان النامية الصغيرة والفقيرة أن تقع في الشيوعية والاشتراكية وذلك بدلاً من تعزيز الديمقراطية. ومع اختفاء تهديدات الشيوعية والتوسع السوفيتي، فقدت الاعتبارات الأمنية الكثير من أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها ولم تعد في حاجة ماسة إلى تكوين تحالفات إستراتيجية في العالم النامي، وبالتالي أصبحت الجهات المانحة أكثر ارتباطا وتركيزاً على المسائل الداخلية في الدول الضعيفة. وتقوم الدول المانحة الغربية الرئيسية بدعم البلدان النامية غير المستقرة التي تواجه صعوبات في التحول إلى نظام ديمقراطي. وفى المجتمع الدولي، هناك اعتقاد على نطاق واسع بأن الديمقراطية طموح عالمي وأنه من المشروع تعزيز الديمقراطية ودعمها في الخارج.

وكانت نتائج الأدبيات الحديثة حول موضوع التأثير المحدد للمساعدات الخارجية وبرامج المساعدات الديمقراطية على مستوى الديمقراطية في البلدان مختلطة، وتوصل إلى استنتاجات مختلفة عديدة. حتى السنوات القليلة الماضية، على سبيل المثال، جاءت معظم الدراسات التي بحثت هذا الموضوع إلى استنتاجات سلبية أو غير مؤكدة حول تأثير برامج المعونة والمساعدات الديمقراطية على المستوى الفعلي للديمقراطية في الدول على مر الزمن.

وقد وجدت بعض الدراسات (JakobSvensson (1999،2000);Wright (2009) Carapico (2002) Brown; (2005))أن المعونات الخارجية تضر تحديداً بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، أو تعتبر ديمقراطيات جديدة تساعد على دعم الشعب في السلطة. وقد أوضحت Deborah Brautigam (2000) في دراستها أن المستويات العالية من المساعدات الخارجية

يمكن أن تعزز الهيمنة التنفيذية، وخصائص الحكم السلطوية أساساً في الديمقراطيات الجديدة. وتشرح الدراسة أن البيئة المؤسسية للبلدان التي تتلقى المعونة لها أثر بالغ الأهمية على استخدام تلك المعونة من حيث تعزيز الديمقراطية. وهي تنظر، على وجه التحديد، في تقديم المعونة على المدى الطويل، وتبين أن المساعدة المضمونة لفترات طويلة من الزمن بالنسبة للحكومات النامية تقلل فعلاً من حافزها لتعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية الحقيقية من خلال منحها سبباً للبقاء في السلطة كي تحصد نوعاً من الرعاية الدولية. ووجدت أنه في بعض الحالات يمكن أن يكون للمعونة الخارجية عكس تأثيرها المقصود تماماً.

وباختصار، فإن الاستنتاجات المتباينة من الكم الهائل من الأدبيات حول موضوع الديمقراطية والمساعدات الخارجية عموماً تبرر العمل المستقبلي في استكشاف بعض هذه القضايا المحددة بشكل أكثر تعمقاً. وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة للموضوع، يبدو أن إجراء مزيد من البحوث بشأن أنواع محددة من المعونة هو الأكثر أهمية في إيجاد علاقات هامة فضلاً عن تأثيرها على السياسات. حتى الآن، كانت هناك دراسات قليلة نسبيا تبحث على وجه التحديد في المساعدة الديمقراطية نظراً لصعوبة فصل المساعدات إلى فئات.(Daniel R. Swislow, B.A., 2012)

(3) توصيف النموذج والبيانات المستخدمة:

تعتمد الدراسة على بيانات مقطعية (Panel data) لعينة من (100) دولة نامية خلال الفترة (1996-2014) بإجمالي 1622 مشاهدة، والتي تم الحصول عليها من تقارير ومنشورات المنظمات الدولية المختلفة كالبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الشفافية الدولية، وبيت الحرية، وغيرها. وقد تم اختيار تلك العينة بناءاً على مدى توافر البيانات.

وقد استخدمت الدراسة مؤشر متوسط نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية المتلقاة للتعبير عن المعونات الخارجية (المتغير المستقل). أما بالنسبة للتنمية المستدامة فهناك مدخلان أساسيان لمؤشرات قياس التنمية المستدامة وهما؛

- **المؤشرات الرئيسية- الفرعية؛ والتي يصل عددها إلى 132 مؤشر رئيسي وفرعي لتغطى أربعة أبعاد رئيسية (اقتصادي، وإجتماعى، وبيئي، وتكنولوجي).**
- **المؤشرات المركبة؛ حيث قامت العديد من المؤسسات الاقتصادية والبيئية الدولية بإصدار مجموعة من المؤشرات المركبة لقياس التنمية المستدامة لتسهيل تلخيص أبعاد التنمية المستدامة في مؤشر واحد يسهل التعامل معه ودراسته، مثل مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر**

الرفاهية، ومؤشر الاستدامة البيئية، ومؤشر حياة الكوكب، ومؤشر البصمة الأيكولوجية، ومؤشر الادخار الحقيقي، وغيرها من المؤشرات المركبة.

وعلى الرغم من ذلك، تعرضت المؤشرات المركبة للعديد من الانتقادات كالإفراط في تبسيط النظام المعقد، وانطوائها على إشارات مضللة. ولم يُستثنى من ذلك سوى مؤشر البنك الدولي لقياس التغيرات في نصيب الفرد من الثروة الحقيقة (genuine wealth per capita) (GWc) حيث يُعد مقياساً عالمياً محكماً للتنمية المستدامة. وبالتالي تم استخدامه للتعبير عن المتغير المستقل لدينا وهو التنمية المستدامة.

ونظراً لأن دراسة Aidt (2010) أشارات إلى أن التغير في الثروة الحقيقية دالة في ثلاثة عوامل رئيسية وهى: المؤسسات التي تحكم تخصيص الموارد (INSTITUTIONS)، والقاعدة الإنتاجية للاقتصاد (أسهم رأس المال) (STOCKS)، وأسعار الظل لهذه الموارد (SHADOW). وبالتالي يمكن استخدام ذلك كدليل لصياغة نموذج اقتصادي قياسي كما يلي:

$$GW_{C_{it}} = \beta_{0it} + \beta_1 INSTITUTIONS_{it} + \beta_2 STOCKS_{it} + \beta_3 SHADOW_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

وهنا تم التعبير عن المؤسسات السياسية والقانونية التي تحكم توزيع الموارد الطبيعية باستخدام مؤشر التحكم في الفساد (Corruption)، ومؤشر سيادة القانون (Law)، بالإضافة إلى مؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة (Democracy). بينما تم التعبير عن القاعدة الإنتاجية للاقتصاد (STOCKS) باستخدام مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى (GDPc)، ومؤشر التنمية البشرية (HDI) كأفضل مؤشر للتعبير عن تنمية البشر، بالإضافة إلى معامل جينى لعدم العدالة في توزيع الدخل (Gini). وأخيراً تم التعبير عن أسعار الظل باستخدام مؤشر الانفتاح التجاري المعبر عنه بمؤشر الإنفاق على الواردات من السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلى (Import).

وبالتالي استخدمت الدراسة النموذج الأساسي التالي لدراسة أثر المعونات الخارجية على التنمية المستدامة في الدول النامية في الشكل الخطى:

$$GW_{C_{it}} = \beta_{0t} + \beta_1 AID_{C_{it}} + \beta_2 Corruption_{it} + \beta_3 Law_{it} + \beta_4 Democracy_{it} + \beta_5 GDP_{c_{it}} + \beta_6 HDI_{it} + \beta_7 Gini_{it} + \beta_8 Import_{it} + u_{it} \quad (2)$$

حيث GW_C تمثل المتغير التابع وهو متوسط نصيب الفرد من الثروة الحقيقية، بينما (β_1) تعبر عن معلمة المتغير المستقل وهو متوسط نصيب الفرد من المعونات الخارجية، أما ($\beta_{2,3,\dots,8}$) تعبر عن باقى معاملات المتغيرات الاقتصادية المستقلة المستخدمة فى النموذج،t تعبر عن الفترة الزمنية المستخدمة فى الدراسة (2014-1996)، i تعبر عن عينة الدول المستخدمة وهى (100) دولة نامية، بينما β_0 تعبر عن ثابت المعادلة، وأخيراً u_t تشير إلى حد الخطأ

حيث سيتم أولاً تقدير نموذج الدراسة الأساسي (2) بدون إضافة المتغير المستهدف وهو المعونات الخارجية لكل فرد (AID_C) لمعرفة أثر المتغيرات الضابطة بدون المتغير المستهدف كما يظهر فى الجدول (3) في الانحدار (1)، ثم سيتم تقدير نفس نموذج الدراسة الأساسي وذلك بعد إضافة المعونات الخارجية لكل فرد (AID_C) لبحث فرضية الدراسة الأولى كما يظهر في الانحدار (2). أما لبحث فرضية الدراسة الثانية فسوف يتم تقسيم العينة الإجمالية إلى ثلاثة مجموعات من الدول (ديمقراطية، وشبه ديمقراطية، وغير ديمقراطية) وتقدير نفس نموذج الدراسة الأساسي على كل مجموعة كما يظهر في الانحدارات (3)، (4)، (5).

. ويوضح الجدولين (1)، (2) التاليين التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة ومصفوفة الارتباط بينهم على الترتيب.

جدول (1): التوصيف الإحصائي للمتغيرات (Descriptive statistics of the variables)

Obs. = 1622	*Mean*	*Std. Dev*	*Max*	*Min*	*Jarque-Bera (Prob.)*
GWc	**296.700**	**519.894**	**4913.08**	**-1792.74**	**21836.6 (0.000)*** **
AIDc	**42.9144**	**46.0773**	**389.452**	**-39.2654**	**9366.96 (0.000)*** **
Corruption	**38.6703**	**22.2328**	**93.1710**	**1.43500**	**76.3204 (0.000)*** **
Law	**37.4926**	**20.9254**	**91.3880**	**0.94800**	**55.8847 (0.000)*** **
Democracy	**41.2570**	**21.0813**	**93.2690**	**2.40400**	**42.1111 (0.000)*** **
GDPc	**3106.61**	**3661.32**	**23932.5**	**106.017**	**3751.02 (0.000)*** **
HDI	**0.58492**	**0.15444**	**0.88122**	**0.21497**	**104.179 (0.000)*** **
Gini	**42.3993**	**8.85933**	**65.7600**	**16.2300**	**25.2126 (0.000)*** **
Imports	**43.6541**	**21.9592**	**246.812**	**8.90539**	**149709 (0.000)*** **

ملحوظة: *، **، * تشير إلى المعنوية عند مستوى 1%، 5%، 10% على الترتيب.**

- عينة الدول النامية تشمل:الأرجنتين، الأردن، البرازيل، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومنيكية، الجمهورية السلوفاكية، السلفادور، السنغال، الصين، الفلبين، الكاميرون، المغرب، المكسيك، النيجر، الهند، استونيا، إسرائيل، الإكوادور، إندونيسيا، أذربيجان، أرمينيا، ألبانيا، أنغولا، أورغواي، أوغندا، أوكرانيا، باراغواي، باكستان، بربادوس، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بوروندي، بوليفيا، بيرو، بيلاروس (روسيا البيضاء)، تايلند، تركيا، تنزانيا، توغو، تونس، جامايكا، جزر البهاما، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية القيرغيز، جمهورية لاو الديمقراطية، جمهورية مصر العربية، جمهورية مقدونيا يوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، جورجيا، رواندا، روسيا، رومانيا، سري لانكا، سلوفينيا، سوازيلاند، سيراليون، شيلي، طاجيكستان، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا بيساور، فنزويلا، فيجي، فيتنام، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لاتفيا، لبنان، ليبريا، ليتوانيا، مالي، ماليبا، مدغشقر، ملاوي، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، مولدوفا، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس، هنغاريا.

جدول (2): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات (Correlation matrix between variables)

	GWc	*AIDc*	*Corruption*	*Law*	*Democracy*	*GDPc*	*HDI*	*Gini*	*Imports*
GWc	**1**								
AIDc	**-0.13489** **[-5.479]** **(0.000)*** **	**1**							
Corruption	**0.48763** **[22.48]** **(0.000)*** **	**0.00797** **[0.321]** **(0.748)**	**1**						
Law	**0.47236** **[21.57]** **(0.000)*** **	**0.00553** **[0.222]** **(0.824)**	**0.88048** **[74.75]** **(0.000)*** **	**1**					
Democracy	**0.39863** **[17.49]** **(0.000)*** **	**0.02027** **[0.816]** **(0.415)**	**0.70421** **[39.92]** **(0.000)*** **	**0.71594** **[41.28]** **(0.000)*** **	**1**				
GDPc	**0.74641**	**-0.07638**	**0.56802**	**0.55379**	**0.51752**	**1**			

	[45.14]	**[-3.083]**	**[27.78]**	**[26.77]**	**[24.34]**				
	(0.000)* **	**(0.002)*** **	**(0.000)*** **	**(0.000)*** **	**(0.000)*** **				
HDI	**0.49299**	**-0.07754**	**0.49056**	**0.51035**	**0.50166**	**0.69210**	**1**		
	[22.81]	**[-3.130]**	**[22.66]**	**[23.89]**	**[23.34]**	**[38.59]**			
	(0.000)* **	**(0.002)*** **	**(0.000)*** **	**(0.000)*** **	**(0.000)*** **	**(0.000)*** **			
Gini	**0.10438**	**-0.04568**	**0.16489**	**0.01419**	**0.16260**	**0.03105**	**-0.04741**	**1**	
	[4.224]	**[-1.840]**	**[6.729]**	**[0.571]**	**[6.633]**	**[1.250]**	**[-1.910]**		
	(0.000)* **	**(0.066)***	**(0.000)*** **	**(0.568)**	**(0.000)*** **	**(0.211)**	**(0.056)***		
Imports	**0.01324**	**0.42249**	**0.09537**	**0.09116**	**0.05128**	**-0.00557**	**0.13834**	**-0.13713**	**1**
	[0.533]	**[18.76]**	**[3.856]**	**[3.684]**	**[2.067]**	**[-0.224]**	**[5.622]**	**[-5.572]**	
	(0.594)	**(0.000)*** **	**(0.000)*** **	**(0.000)*** **	**(0.039)** **	**(0.823)**	**(0.000)*** **	**(0.000)*** **	

ملحوظة: - *، **، * تشير إلى المعنوية عند مستوى 1%، 5%، 10% على الترتيب. – [ ] تشير إلى *t- statistics*، ( ) تشير إلى المعنوية.**

ويتضح من الجدول (2) الخاص بمصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج أن معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (العمود الأول) ما بين متوسطة وقوية وذات دلالة إحصائية وهو أمر جيد يشير إلى قوة العلاقات المعنوية المحتملة بالنماذج، كذلك معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض (باقي أعمدة الجدول) ما بين ضعيفة ومتوسطة وهو أمر جيد قد يشير إلى احتمال عدم وجود مشكلة (Multi Colinearity). كذلك جاءت إشارات الارتباط لأغلب المتغيرات متفقة مع النظرية الاقتصادية والإشارات المتوقع.

فرضيات الدراسة:

تتمثل الفرضيات الرئيسية للدراسة في التالي:

H1: هناك أثر إيجابي ومعنوي للمعونات الخارجية على التنمية المستدامة في الدول النامية.

H2: تعزز الديمقراطية من الأثر الإيجابي للمعونات الخارجية على التنمية المستدامة.

كذلك من المتوقع طبقاً للنظرية الاقتصادية والتي تدعمها مصفوفة الارتباط بين المتغيرات أن يكون تأثير متغيرات المؤسسات والقاعدة الإنتاجية للاقتصاد على نصيب الفرد من الثروة الحقيقية موجباً، وذلك باستثناء معامل جينى وبُعد أسعار الظل والذي من المتوقع أن يكون تأثيره سالب هو ومتغير بُعد أسعار الظل المتمثل في الانفتاح التجارى.

(4) منهجية التحليل والنتائج القياسية:

لتقدير نماذج الدراسة التي تبحث أثر المعونات على إستدامه التنمية فقد تم استخدام نموذج الآثار الثابتة[1] (Fixed Effects Model) (FEM) أو ما يسمى بنموذج المربعات الصغرى باستخدام المتغيرات الوهميةLeast-Squares Dummy Variable (LSDV) وذلك بناءاً على اختبار "Hausman test" وكذلك اختبار (Residual variance) والذي يتضح نتائجهما فى أخر الجدول (3).

---

[1] وذلك بعد التأكد بالطبع من سكون السلاسل الزمنية المستخدمة فى التحليل. حيث استخدمت الدراسة. أربعة اختبارات مختلفة وهي اختبار Levin, Lin & Chut واختبار Im, Pesaran and Shin واختبار ADF – Fisher وأخيراً اختبار PP – Fisher حيث تعتر الاختبارات الأكثر استخداما في البحوث التطبيقية للكشف عن السكون. وقد أوضحت نتائج الأربعة إختبارت المستخدمة لتحليل السكون في ملحق الدراسة أن جميع المتغيرات ساكنة عند المستوى (Level)؛ أي أنها متكاملة من الدرجة I(0) عند مستوى معنوية 1%، 5%. ونتيجة لذلك يمكن استخدام طريقة *Pooled OLS* أو *Fixed effects model* أو *Random effects model*.

ونظراً لأن النماذج المستخدمة تعانى من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي (Serial Correlation) وكذلك مشكلة عدم ثبات التباينات (Heteroscedasticity) معاً، فقد تم تقدير نموذج الآثار الثابتة باستخدام أمر Robust Standard Errors (PCSE)، وذلك لأن هذا الأمر فعال في تنقيح النتائج من هذه المشاكل في حالة إذا كان عدد الدول المستخدمة أكبر من عدد السنوات (N > T)، وبالتالي تكون المقدرات الناتجة ذات كفاءة عالية ويمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.كما تم استخدام اختبار LM (Lagrange Multiplier) لاختبار عدم الخطية وتوصيف النموذج (Model Specification) والذي يتمثل في اختبار (Auxiliary Regression for Non-linearity Test - Squared Terms). والذي أوضح أن متغير التعبير عن الرأي والمساءلة غير خطى، وبناءاً عليه تم تقدير نموذج الدراسة للعينة الإجمالية باستخدام متغير التعبير عن الرأي والمساءلة في الشكل التربيعى.

جدول (3): نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام أسلوب الآثار الثابتة

Dependent variable: *GWc*
Method: *Panel EGLS (Cross-section weights) & Linear estimation after one-step weighting matrix*.
Cross-section weights (PCSE) standard errors & covariance (no d.f. correction)

	إجمالي عينة الدول		الدول الديمقراطية	الدول شبه الديمقراطية	الدول غير الديمقراطية
	Reg (1)	*Reg (2)*	*Reg (3)*	*Reg (4)*	*Reg (5)*
AID_c		-0.2615	0.0008	-0.0930	-0.6533
		(-4.241)***	(2.535)**	(-4.934)***	(-1.664)*
Corruption	0.3369	0.5688	0.0003	0.0259	5.7106
	(2.408)**	(3.862)***	(0.086)	(0.635)	(2.581)**
Law	-0.5809	-1.1546	-0.0101	-0.0995	-5.8733
	(-3.272)***	(-6.066)***	(-2.396)**	(-2.091)**	(-1.996)**
Democracy	-4.6809	-1.8872	0.0221	0.2152	-9.8923
	(-6.852)***	(-3.547)***	(4.752)***	(3.059)***	(-4.690)***
$Democracy^2$	0.0539	0.0189			
	(5.645)***	(2.400)**			

GDPc	**0.0887**	**0.0929**	**0.0001**	**0.7444**	**0.1167**
	(37.89)* **	**(35.85)*** **	**(10.36)*** **	**(12.42)*** **	**(6.578)*** **
HDI	**383.52**	**348.96**	**5.8529**	**2.5779**	**346.18**
	(9.847)* **	**(8.714)*** **	**(6.835)*** **	**(6.416)*** **	**(0.733)**
Gini	**-1.1545**	**-1.4512**	**-0.0087**	**-0.6943**	**13.579**
	(-2.418) **	**(-2.879)*** **	**(-1.891)* **	**(-3.127)*** **	**(2.658)*** **
Imports	**-0.3559**	**0.0670**	**0.0012**	**-0.0378**	**4.3125**
	(-2.119) **	**(0.497)**	**(0.435)**	**(-0.414)**	**(2.779)*** **
Constant	**-62.785**	**-67.707**	**0.5586**	**3.6715**	**-837.55**
	(-2.451) **	**(-2.506)** **	**(0.841)**	**(2.826)*** **	**(-2.813)*** **
R^2	**0.892**	**0.920**	**0.949**	**0.910**	**0.744**
Adjusted R^2	**0.884**	**0.914**	**0.945**	**0.904**	**0.742**
F-stat (Prob.)	**124.65**	**160.19**	**208.52**	**140.88**	**32.732**
	(0.000)* **	**(0.000)*** **	**(0.000)*** **	**(0.000)*** **	**(0.000)*** **
Robust test for	**[427.39]*** **	**[252.26]*** **	**[252.26]*** **	**[252.26]*** **	**[222.69]*** **
Residual variance	**[243.08]*** **	**[222.69]*** **	**[222.69]*** **	**[222.69]*** **	**[22.592]** **
Hausman test F-.	**[10.705]* **	**[22.592]** **	**[22.592]** **	**[22.592]** **	

***Note*:- ***, **, * indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.**
- ( ), [ ] indicate to *t-statistics*, *F-statistics* respectively.

ويتضح من الجدول السابق وجود العديد من النتائج المثيرة للاهتمام، كما يلى:

بالنسبة للانحدار (1)[(1) Reg] والتي تمثل الصيغة البسيطة من نموذج الدراسة بدون إضافة متغير نصيب الفرد من المعونات، تُظهر المعادلة وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1%، 5% لكلاً من التحكم في الفساد (Corruption)، ونصيب الفرد من الناتج (GDPc)، والتنمية البشرية (HDI) على التنمية المستدامة في الدول النامية ممثلاً في نصيب الفرد من الثروة الحقيقية (GWc)، في حين نجد أثر كلاً من سيادة القانون (Law)، ومعامل جيني (Gini)، والانفتاح التجاري (Imports) سلبي ومعنوي عند مستوى 1%، 5%. وتتفق هذه النتائج مع

النظرية الاقتصادية ودراسة Aidt (2010) وذلك باستثناء الأثر السلبي لمؤشر سيادة القانون والذي يخالف التوقعات النظرية. كذلك أظهرت نتائج النموذج أن تأثير مؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة (Democracy) على نصيب الفرد من الثروة الحقيقية يأخذ شكل حرف U، أي أن تأثيره يكون سلبي عند المستويات المنخفضة منه (في الأنظمة الديكتاتورية) في حيت يكون إيجابي عند المستويات المرتفعة منه (في الأنظمة الديمقراطية).

ومن أجل الحصول على أثر المعونات الخارجية على التنمية المستدامة، تم إدخال متغير نصيب الفرد من المعونات الخارجية كما يظهر في الانحدار (2) والتي توضح وجود تأثير سلبي لنصيب الفرد من المعونات الخارجية على نصيب الفرد من الثروة الحقيقية عند مستوى 1%، وقد كانت قيمة المعلمه المقدرة (0.2615) وهو يشير إلى أن زيادة نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية المتلقاة في الدول النامية بدولار واحد سوف يؤدى في المتوسط إلى انخفاض نصيب الفرد من الثروة الحقيقية بمقدار 0.2615 دولار. وتخالف هذه النتيجة النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة الأولى، وقد يرجع ذلك إلى استحواذ بند القروض الميسرة على نسبة كبيرة من هيكل المعونات الخارجية للدول النامية، ونظراً لأن أغلب قروض الدول النامية تأتى لتخفيض عجز الموازنة العامة وليس ولدعم التنمية في الأساس، هذا بالإضافة إلى معاناة أغلب الدول النامية من انخفاض كفاءة المؤسسات بها مما قد يؤدى إلى إهدار جزء كبير من هذه القروض والمعونات المتحصل عليها من أجل مشاريع التنمية نتيجة لضعف الرقابة والشفافية وانخفاض مستوى المساءلة والديمقراطية، مما يلقى عبء تحمل سداد هذه القروض على الأجيال القادمة، وبالتالي يؤدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الثروة الحقيقية.

ومن أجل دراسة الفرضية الثانية والخاصة بدور الديمقراطية في مدى تعزيز أو تثبيط أثر المعونات الخارجية على التنمية المستدامة، فسوف يتم تقسيم عينة الدراسة الإجمالية إلى ثلاثة مجموعات من الدول، وهى مجموعة الدول الديمقراطية، وشبه الديمقراطية، وغير الديمقراطية. ثم يتم عادة تقدير الانحدار رقم (2)، وذلك من أجل استخلاص مدى وجود فروق بين المجموعات الثلاثة قد ترجع إلى البناء الديمقراطي في الدول، وذلك كما يتضح الانحدارات (3)، (4)، (5).

ففي الانحدار رقم (3) توضح النتائج وجود تأثير إيجابي لنصيب الفرد من المعونات الخارجية على لوغاريتم نصيب الفرد من الثروة الحقيقية عند مستوى 5%، وقد كانت قيمة المعلمة المقدرة (0.0008) وهو يشير إلى أن زيادة نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية المتلقاة في الدول النامية الديمقراطية بدولار واحد سوف يؤدى في المتوسط إلى زيادة نصيب

الفرد من الثروة الحقيقية بمقدار 0.0008 دولار. وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة الثانية. وسبب ذلك أن ارتفاع مستوى التعبير عن الرأي والمساءلة (الديمقراطية) في الدول، تجعل تصرفات حكوماتها أكثر عرضه للمساءلة المؤسسية والشعبية، وبالتالي يكون إنفاقها للمعونات الخارجية القادمة يتمتع بالرشادة والانضباط، كما تكون هذه الدول أكثر انضباطا وترشيداً في طلب القروض الخارجية لأن اتخاذ قرار طلب القروض بالدول الديمقراطية تخضع للعديد من المؤسسات الديمقراطية والتي تعمل على الحد منه حتى لا تحمل الأجيال القادمة عبء تحمل خدمه هذا الدين.

أما في الانحدار رقم (4) والذي يهدف لتحليل أثر المعونات الخارجية على التنمية المستدامة في الدول شبه الديمقراطية، فتوضح النتائج وجود تأثير سلبي لنصيب الفرد من المعونات الخارجية على نصيب الفرد من الثروة الحقيقية عند مستوى 1%، وقد كانت قيمة المعلمه المقدرة (0.0930) وهو يشير إلى أن زيادة نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية المتلقاة فى الدول النامية شبه الديمقراطية بدولار واحد سوف يؤدى إلى انخفاض في متوسط لوغاريتم نصيب الفرد من الثروة الحقيقية بمقدار 0.0930 دولار. وتتفق هذه النتيجة مع العينة الإجمالية ولكنها تتعارض مع النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة الأولى. وقد يرجع ذلك إلى انخفاض مستوى التعبير عن الرأي والمساءلة (الديمقراطية) بين دول هذه المجموعة مما يجعل تصرفاتها في إنفاق المعونات الخارجية المتحصل عليها سواء في شكل منح لا ترد أو قروض ميسرة غير خاضعة بشكل كامل للمساءلة الجادة سواء على المستوى المؤسسي أو الشعبي، مما قد يؤدى إلى إهدار أغلبها وعلى الإنفاق الاستهلاكي ودعم عجز الموازنة بدلاً من المشروعات الإنتاجية المدرة للدخل، مما يلقى عبء تحمل سداد هذه القروض الميسرة على الأجيال القادمة.

وأخيراً في الانحدار رقم (5) تظهر وجود تأثير سلبي لنصيب الفرد من المعونات الخارجية على نصيب الفرد من الثروة الحقيقية عند مستوى 10%، وقد كانت قيمة المعلمه المقدرة (0.6533) وهو يشير إلى أن زيادة نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية المتلقاة في الدول النامية غير الديمقراطية بدولار واحد سوف يؤدى في المتوسط إلى انخفاض نصيب الفرد من الثروة الحقيقية بمقدار 0.6533 دولار. وهذا التأثير السلبي أكبر بكثير من التأثير السلبي في حالة مجموعة الدول شبه الديمقراطية، يرجع ذلك إلى غياب التعبير عن الرأي والمساءلة (الديمقراطية) بين دول هذه المجموعة وتفرد القيادة السياسية للدولة بالقرار السياسي والاقتصادي مما يجعل تصرفاتها فى إنفاق المعونات الخارجية المتحصل عليها غير خاضعة على الإطلاق للمساءلة.

وبصفة عامة فإن هذه النتائج توضح حقيقتين أساسيتين وهما:

1. **الدول الأكثر تلقياً للمعونات الخارجية، أي التي تتسم بارتفاع نصيب الفرد من المعونات الخارجية تعانى من انخفاض التنمية المستدامة ممثلة في انخفاض نصيب الفرد من الثروة الحقيقية، وهذا يتفق مع دراسة سعد(2014) ودراسة توفيق(2011).**
2. **أن الدول النامية الديمقراطية الأكثر تلقياً للمعونات الخارجية؛ تحقق تنمية مستدامة أكبر ممثلة في ارتفاع نصيب الفرد من الثروة الحقيقية، وهذا يتف مع دراسة Bjella (2012)، ودراسة Menard(2012).**
3. **أن الدول النامية شبه الديمقراطية التي تتسم بارتفاع نصيب الفرد من المعونات الخارجية تحقق تنمية مستدامة بدرجة أقل ممثلة في انخفاض نصيب الفرد من الثروة الحقيقية، وهى تتفق بذلك مع نتائج العينة الإجمالية.**
4. **أن الدول النامية غير الديمقراطية الأكثر تلقياً للمعونات تعانى من انخفاض كبير في التنمية المستدامة ممثلة في انخفاض كبير بنصيب الفرد من الثروة الحقيقية، أكبر من مجموعة الدول النامية شبه الديمقراطية.**

أما بالنسبة لباقي المتغيرات المساعدة في المعادلات من (2) إلى (5) فيتضح تطابقها مع نتائج المعادلة (1). كذلك جاء تأثير مؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة (Democracy) في المعادلات من (3) إلى (5) إيجابياً على نصيب الفرد من الثروة في عينة الدول الديمقراطية وشبة الديمقراطية بينما كان تأثيره في مجموعة الدول غير الديمقراطية، وهو يتفق بذلك مع نتائج العينة الإجمالية والتي توضح أن تأثير الديمقراطية سلبي عند المستويات المنخفضة منها (الأنظمة الديكتاتورية) وإيجابي عند المستويات المرتفعة منها (الأنظمة الديمقراطية). كذلك تشير الإحصاءات العامة (key regression statistics) إلى ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل لنموذج الآثار الثابتة (AdjustedR2) في كل المعادلات، حيث تفسر النماذج المستخدمة ما بين 74.4% - 94.9% من التغيرات التي تحدث في التنمية المستدامة ممثلاً في لوغاريتم نصيب الفرد من الثروة الحقيقية. كما يشير اختبار فيشر (F-Stat)(Fisher) إلى رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل بوجود دلالة إحصائية لتلك النماذج ككل عند مستوى معنوية 1%.

ثالثاً: إجراءات التأكد (Robustness Checks):

استهدف التحليل القياسي منذ البداية ليس فقط التعرف على أثر المعونات الخارجية على التنمية المستدامة في إطار البناء الديمقراطي للدول النامية، ولكن التحقق مما إذا كان هذا الأثر مستقر وقوى (Robust)، أي لا يختلف الأثر باختلاف الطريقة المستخدمة في التحليل أو عينة الدول المستخدمة أو المؤشرات الوكيلة المستخدمة. ولذلك اشتمل التحليل في النقطة السابقة على بعض إجراءات القوة مثل:

- تقسيم عينة الدول الإجمالية إلى ثلاثة مجموعات فرعية على حسب مستوى الديمقراطية بهم ولم تختلف النتائج كثيراً عن العينة الإجمالية.
- استخدام أكثر من منهجية، حيث بجانب استخدام طريقة (Fixed effects with Robust Standard Errors) والمعروضة في الجداول السابقة، تم استخدام طريقة (Weighted Least Squares) والقوية ضد مشكلة عدم ثبات التباينات (Heteroscedasticity)، وطريقة (Quantile Regression) والقوية ضد مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality) ولم تختلف النتائج.
- استخدام مؤشرات بديلة لأغلب مؤشرات نموذج الدراسة مثل استخدام مؤشر حالة الديمقراطية الصادر عن بيت الحرية كبديل لمؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة. وكذلك استخدام مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية كبديل عن مؤشر التحكم في الفساد. بالإضافة إلى استخدام مؤشر متوسط سنوات الدراسة كبديل لمؤشر التنمية البشرية ولم تختلف النتائج.
- حذف دولتين من إجمالي العينة وهما (موزمبيق، ورومانيا) والتي كانت تمثل قيم شاذة حيث حققت معدلات ثروة حقيقة سلبية ضخمة، وتم إعادة التحليل ولم تختلف النتائج.

(5) التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإنه لزيادة فعالية المعونات الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة لابد من وجود العديد من السياسات والإجراءات والمتمثلة في ما يأتي:

1. التنمية المستدامة نهج حياة وأسلوب معيشة وفلسفة تقوم على التفكير بطريقة شمولية تكاملية من خلال استخدام أسلوب النظم الكلية والفرعية وما يربطها من علاقات وتفاعلات وما يترتب عليها من نتائج وعمليات تغذية راجعة في التعامل مع مشكلات المجتمعات الإنسانية، ذلك إن وضع حل لكل مشكلة على انفراد غير كاف ولم يؤد إلى

تحقيق أهداف التنمية في كثير من المجتمعات في ظل مفاهيم التنمية المختلفة كما حدث في عقود التنمية الماضية.

2. **إن المعونات والقروض، سواءً من مصادر عامة أو خاصة، لا تشكل المحركات الرئيسية لنجاح التنمية. إذ يتعين أن يضطلع السكان والحكومات في البلدان المعنية بهذا الدور الرئيسي. كما يحتاج تقييم النتائج المتحققة في مجال اقتصادات التنمية إلى قدر أكبر من الاهتمام.**
3. **هناك علاقة تلازم ين الحكم الراشد و التنمية المستدامة، فالقاعدة بالنسبة لهذه العلاقة أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون تطبيق آليات الحكم الراشد، فالطريقة المناسبة أمام الدول النامية إذا هي ضرورة التحكم في وضع آليات مناسبة لتطبيق الحكم الراشد، حتى تضمن تأمين الطريق لتحقيق تنمية مستدامة متكاملة، لأن الحكم الراشد بما يتضمن عليه من إصلاحات إدارية و كذا تأمين بيئة فعالة للتواصل بين المواطنين والسلطة، سيساعد بدون شك على زيادة الرفاهية والازدهار بالنسبة للمواطنين، و بالتالي أمن هؤلاء الأفراد و زيادة استقرارهم وفق منظور الأمن الإنساني.**
4. **تعانى الدول النامية من الكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بسبب عدم الاستغلال الجيد والأمثل لما لديها من موارد وثروات طبيعية وطاقات بشرية، كذلك تعانى من تبعية للدول الاقتصادية والصناعية الكبرى وهو ما يجعلها عاجزة عن تحقيق كيان ذاتي مستقل، ويغذى هذه التبعية الانقسامات والفرقة الناتجة عن المشاكل الإقليمية، وبعض المشاكل الداخلية مثل سوء توزيع الثروة، وسوء استغلال الموارد الطبيعية وتدمير البيئة. ولذلك تحتاج تلك الدول إلى الاستفادة من خبرات الدول التي كانت في ذات الوضع الاقتصادي المتردي وذات المشاكل ثم أصبحت دول متقدمة اقتصادية.**
5. **الروتين والبيروقراطية والتخلف الفكري وضعف التعليم والثقافة هي من معوقات التقدم الذاتي للأفراد وبالتالي للمؤسسات العاملة. فإذا ما أريد بالاقتصاديات الدول النامية أن تنهض بطفرة كبيرة، فإن النظام الإداري بتلك الدول يجب أن يتطور بما يواكب العصر وحرية الرأي والرأي الآخر يجب أن تحترم داخل إطار الشرعية القانونية.**
6. **توجد بعض الآثار الجانبية السلبية بشأن الديمقراطية، لأن الديمقراطية تعني – في حالة المساعدات الأجنبية- صراعاً مفتوحاً للسيطرة علي الأموال من قبل المؤسسات.**

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الغندور، تغريد محمد (2005). الآثار الاقتصادية الكلية للمعونات الأجنبية علي الدول النامية – دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري – رسالة ماجستير – جامعة حلوان.

العجمي، مبارك سعيد(2011). المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية (1980-2010) – رسالة ماجستير- جامعة الشرق الأوسط.

العباس، بلقاسم (2008). المساعدات الخارجية من أجل التنمية ، مجلة جسر التنمية – الكويت، المجلد 7 – العدد 78.

أحمد، إيمان (2016). قراءات نظرية في الديمقراطية والتحول الديمقراطي، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسة والإستراتيجية.

توفيق، محمد محمود (2011). فاعلية المساعدات الدولية لمواجهة مشكلتي الفقر والإرهاب في الدول الأفريقية، رسالة ماجستير- جامعة عين شمس.

زعزوع، زينب عباس (2012). دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي، مجلة النهضة، المجلد 13 ، العدد 2.

سعد، فيفيان بشري خير (2014). دراسة قياسية للأثر الاقتصادي الكلي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة 2011 – 1970. مجلة الشرق الأوسط مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس – (مصر) العدد 34.

صالح، مدحت محمد عبد المنعم (2013). دور المنظمات الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة بالدول النامية- مع إشارة للحالة المصرية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

عبد اللطيف، زينب إبراهيم (2010). آليات تفعيل تطبيق التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس.

عطية ، هيثم أبو القاسم سليمان (2016). في الآثار الاقتصادية للتحول الديمقراطي على التنمية الاقتصادية المستدامة في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه المنصورة – كلية الحقوق.

عراقي، داليا أنور (2017). المعونات الأمريكية كأداة لنشر الديمقراطية في الخارج في الفترة من عام 2000 إلي عام 2012(دراسة حالة مصر)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.

علاية، موسي (2015). عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان، مجلة بحوث اقتصادية عربية – العددان 70،69.

عبد الحفيظ، علاء (2010). تأثير التحول الديمقراطي في الدول النامية علي السلام الدولي، مجلة السياسة الدولية ـــ العدد 181

عامر، باسل أحمد ذياب (2014). أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها علي عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993-2013). رسالة ماجستير – جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

مليكة، الحاج يوسف (2016). عوائق التنمية في البلدان النامية ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – جامعة يان عاشور بالجلفة – الجزائر – بحوث ومقالات.

محمد، دينا عبد العزيز (2011). الترويج للديمقراطية كأحد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة من 2000 إلي 2008 – دراسة حالة مصر، رسالة ماجستير –كلية اقتصاد وعلوم سياسية ، جامعة القاهرة.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

Bjella, M. (2012). ***Democracy and Foreign Aid*** **(Master's thesis).**

Bjørnskov, C. (2010). Do elites benefit from democracy and foreign aid in developing countries?. ***Journal of Development Economics*****,** ***92*****(2), 115-124.**

Chadwick, B. P. (2001). Democratic environments: Democratization and the search for sustainable development in Brazil.

Connors, J. S. (2010). Global poverty: The role of economic freedom, democracy, and foreign aid. (Order No. 3483549, The Florida State University). ProQuest Dissertations and Theses, , 191.

DePeyer, D. P. (2010). The role of foreign aid and international actors in the democratization of post-communist states: A comparative study of Mongolia and Kyrgyzstan. University of Wyoming.

Furjelová, M(2010). Does development aid have in fine positive or negative effects on growth in developing countries?.

Gukurume, S. (2012). Interrogating foreign aid and the sustainable development conundrum in African countries: A Zimbabwean experience of debt trap and service delivery. International Journal of Politics and Good Governance, 3(3.4), 1-20.

Kosack, S. (2003). Effective aid: How democracy allows development aid to improve the quality of life. World development, 31(1), 1-22.

Kroft, A. L. K. (2006). Democratization and Foreign Aid Towards Africa (1960--2000) Realism/neorealism (self-interest) Vs.

Linebarger, C. D. (2008). Foreign aid and democracy: A quantitative analysis of the determinants of development assistance. (Order No. 1456411, University of Nevada, Reno). ProQuest Dissertations and Theses, , 88.

Liu, J. (2012). Western impact on africa's economic development and the progress of democracy. (Order No. 1531439, Iowa State University). ProQuest Dissertations and Theses, , 69.

Menard, A. (2012). Why foreign aid does (not) improve democracy. Documents de travail du BETA, (2012-19).

Murshed, M., &Khanaum, M. M. (2014).Impact of Foreign Aid in the Economic Development of Recipient Country. Journal of the Bangladesh Association of Young Researchers, 2(1), 33-37.

Niyonkuru, F. (2016). Failure of foreign aid in developing countries: A quest for alternatives. Business and Economics Journal, 7(3).

Paing, A. M. (2015). The Relationship between Foreign Aid and Democratization in Myanmar in respect to Civil Society.

Reci, A. (2014). Advantages and Disadvantages of Foreign Assistance in Albania. In Forum Scientiae Oeconomia (Vol. 2, No. 3, pp. 123-132).

Reyes, M. F. (2004). Exploring the green promises of deliberative democracy: A multi-country analysis.

Shah, S. A. H., Ahmad, I., &Zahid, M. S. (2005). Is foreign aid necessary for the economic development of Less Developed countries with special reference to Pakistan. IPRI Journal, 5(2), 1-27.

Söderbaum, P. (2012). Democracy and sustainable development: Implications for science and economics. real-world economics review, (60).

Swislow, D. R. (2012). Us Foreign Democracy AndGovernaneAssistaneAnd Levels Of Democracy: A Lookatthelaggedimpactof Democracy Aid.

الملحق:

جدول (أ): نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة (*Panel Unit root test results*)

Variable	*Levin, Lin &Chut*		*Lm, Pesaran& Shin*		*ADF - Fisher*		*PP - Fisher*	
	Intercept	Intercept and trend	Intercept	Intercept and trend	Intercept	Intercept and trend	Intercept	Intercept and trend
GWc	6.0257 (1.000)	-5.9839 (0.000)***	5.3127 (1.000)	-2.3054 (0.011)**	174.66 (0.971)	290.22 (0.000)***	169.58 (0.986)	264.38 (0.008)***
AIDc	-7.8421 (0.000)***		-5.2201 (0.000)***		382.14 (0.000)***		385.67 (0.000)***	
Corruption	-7.0087 (0.000)***		-5.4263 (0.000)***		338.20 (0.000)***		294.29 (0.000)***	
Law	-2.3408 (0.001)***	-2.9495 (0.002)***	-0.0837 (0.467)	-2.6006 (0.005)***	218.72 (0.361)	288.80 (0.000)***	177.88 (0.958)	219.71 (0.344)
Democracy	-7.8569 (0.000)***		-4.1336 (0.000)***		299.58 (0.000)***		338.59 (0.000)***	
GDPc	11.865 (1.000)	-5.8764 (0.000)***	19.063 (1.000)	0.3318 (0.630)	49.312 (1.000)	210.03 (0.525)	223.98 (0.273)	
HDI	-6.1482 (0.000)***	-6.9766 (0.000)***	6.7023 (1.000)	-3.4351 (0.000)***	148.52 (0.999)	316.85 (0.000)***	143.05 (0.999)	251.21 (0.034)**
Gini	-5.8461 (0.000)***		-6.2553 (0.000)***		340.23 (0.000)***		287.62 (0.000)***	
Imports	-5.4004 (0.000)***		-2.4040 (0.008)***		258.43 (0.016)**		244.69 (0.061)*	

ملحوظة: - *، **، * تشير إلى المعنوية عند مستوى 1%، 5%، 10% على الترتيب.- Automatic lag length selection based on (SIC Criterion): 0 to 3**